ورقة موقف حول التغير المناخي والنشاط البيئي في العراق

لحملة آفاق المناخ

تقرير بواسطة

منظمة التنمية المستدامة لقدرات المرأة

شبكة النساء العراقيات

منظمة التوهج لحقوق الإنسان

مدعوم بواسطة

تشرين الأول 2023

مقدمة

باتت آثار التغير المناخي في العراق جليةً وعلى مختلف الأصعدة والقطاعات، وألقت بظلالها على البيئة والحياة العامة، بعد أن تفاقمت من جراء تقلب ظروف البلد وبنيَته التحتية المتهالكة، ووفقاً للتقرير السادس لتوقعات البيئة العالمية لغرب آسيا (GEO-6)، أدى تدهور مناخ العراق والعالم، وخاصة في العقود العشرة الماضية، إلى تفاقم هشاشة الوضع على المستوى الوطني، حتى صُنف العراق خامس أكثر بلد في العالم تأثراً بشحة المياه والغذاء والحر الشديد والمشاكل الصحية المرتبطة بذلك.

إنّ العراق بأمس الحاجة لوضع وتنفيذ خطة عمل لتدابير التكيف، يعالج بها آثار تغيُر المناخ على القطاعات المهمة. وينبغي أن تتماشى هذه الخطة مع الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية القائمة، مثل الاستراتيجيات الوطنية للمياه والزراعة والتنوع البيولوجي، بالإضافة إلى الإطار الوطني للإدارة المتكاملة لمخاطر الجفاف، هذا ما استدعى تحرك ناشطين في مجال البيئة ومنظمات مجتمع مدني وفرق تطوعية تعمل على التكيف او التخفيف من حدة الآثار الجمة التي تلقي بظلالها على مختلف نواحي الحياة العامة، وبالمقابل يتعرض النشاط البيئي والتعبئة البيئية في العراق الى العديد من التحديات التي تعرقل سير عملهم في سبيل تحقيق مناخ مستدام في العراق.

أزمة البيئة في العراق أدت إلى احتجاجات على مستوى البلاد، بما في ذلك احتجاجات عام 2018 في البصرة ضد نقص المياه، ومؤخراً، احتجاجات عام 2023 في ذي قار ضد العنف غير المبرر واستخدام القوة المفرطة ضد أولئك الذين يسعون إلى زيادة الوعي بالجفاف وسوء الإدارة الذي أسهم في ندرة المياه في المنطقة.

خلفية:

تم إعداد هذه الورقة لحملة آفاق المناخ من قبل منظمة قدرات المرأة للتنمية المستدامة وشبكة النساء العراقيات ومنظمة التوهج للتنمية وحقوق الإنسان كجزء من مشروع بالتعاون مع شبكة الابتكار للتغير (MENA) ومركز الخليج لحقوق الإنسان (GCHR). الهدف الرئيسي لهذه الحملة هو تنظيم حملة مناصرة واسعة النطاق في العراق بهدف تعزيز الوعي العام بالتحديات المرتبطة بالتهجير الناجم عن تغير المناخ والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد نشطاء المناخ وحماية حقوق نشطاء البيئيين والمحتجين السلميين، وتسليط الضوء على تنامي الحاجة إلى إعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية جامعة تتصدّى لآثار تغير المناخ وعلى حماية حقوق النشطاء والمتظاهرين السلميين البيئيين، فضلاً عن صياغة واعتماد ورقة موقف منسّقة تعالج التحديات البيئية وقضايا التكيف مع تغير المناخ في العراق، بمشاركةٍ ناشطة من جانب صناع السياسات وقادة المجتمعات المحلية والخبراء البيئيين.

تم إنشاء ورقة الموقف هذه بعد الاستشارات وحملات وسائل التواصل الاجتماعي على النحو التالي:

- نفذت حملتين للتوعية عبر الإنترنت في العراق ، وصلت إلى أكثر من 16000 شخص لزيادة فهم الجمهور العام للقضية المتعلقة:
  - بالنزوح القسري الناجم عن التغيرات المناخية،
  - وزيادة الحاجة إلى وضع استراتيجية وطنية تتناول قضايا التغير المناخي ذات الصلة
  - إدانة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مثل الهجمات التي تستهدف نشطاء المناخ في العراق خلال الاحتجاجات السلمية، مع تشجيع السلطات العراقية على وقف هذه الممارسات المتعمدة.

كان تبادل الأفكار يحدث بحرية على وسائل التواصل الاجتماعي دون تدخل. وتحدث موظفون من مجلس النواب مع مجموعة الحملة عن أهداف الحملة ، وشجعوا الحوار بين المجتمع المدني والحكومة.

– عقد اجتماعين استشاريين عبر الإنترنت مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والناشطين البيئيين في العراق لزيادة وعيهم وجمع دعمهم ومشاركتهم في صياغة ورقة موقف تعالج بفعالية تحديات تغير المناخ في العراق وحماية نشطاء البيئة والمتظاهرين السلميين. وفي الجلسة الأولى المعقودة في أيلول / سبتمبر ، ناقش 30 مشاركا تغير المناخ وآثاره على المجتمع المدني ، وقدمت توصيات لدعم ورقات السياسات والموقف. عقدت حملة آفاق المناخ في 29 أيلول / سبتمبر جلستها الحوارية الثانية بعنوان (تغير المناخ: أزمة العصر) التي تحدثت عن تغير المناخ وآثاره ، وكذلك تناول واقع تغير المناخ في العراق والحلول المناسبة لمواجهة هذه الظاهرة ودعم النشطاء البيئيين العاملين في هذا المجال ، كما ركزت الجلسة على مناقشة الصلة بين العدالة المناخية وحقوق الإنسان. وحضر الجلسة 37 شخصا يمثلون الأوساط الأكاديمية المتخصصة ، والعاملين في المؤسسات الحكومية ، وعدد من الناشطين في مجال البيئة ، وبعض ممثلي المنظمات البيئية. وتتضمن المناقشة عددا من التوصيات لوضع الحلول المناسبة والمجدية لدعم الناشطين في مجال البيئة ، فضلا عن الحلول التي يمكن للمجتمع المدني أن يتعاون مع الحكومة للحد من آثار تغير المناخ الخطير في العراق.

– تطوير خريطة تفاعلية لتوثيق حالات النزوح القسري الناجمة عن تغير المناخ ورصدها عن كثب. وستتمكن الخريطة من إجراء تحليل وتصور شاملين للقضية ، وتعزيز وعي أكبر بين الجمهور وصانعي السياسات ، وتسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن قضايا تغير المناخ في العراق.

التوصيات:

وبناء على ذلك ، يؤكد شركاء حملة آفاق المناخ ما يلي:

1. تتحمل الحكومة العراقية مسؤولية تراجع حصص العراق المائية من الدول المجاورة، وخصوصا تركيا وإيران، إذ يقع على عاتقها استثمار كل الوسائل المشروعة للدفاع عن حقوق العراق المكتسبة في مياه نهري دجلة والفرات إذ إن استمرار التراجع الكبير في معدلات تزود العراق بالمياه ينذر بكوارث بيئية كبيرة جداً، ستتسبب بمزيد من البطالة والهجرة السلبية إلى المدن.

2. تتحمل الحكومة العراقية إعمال مبدأ العدالة والذي يستلزم إقامة نوع من التوازن بين النشاط الصناعي المسبب للكوارث البيئية والمسؤولية البيئية.

3. تتحمل الحكومة العراقية مسؤولية توفير الحماية القانونية للناشطين والمنظمات التي تعمل في مجال البيئة والتغير المناخي، وذلك لتمكينهم من ممارسة نشاطهم بحرية وبدون تهديد، بما في ذلك حقهم في التعبير عن آرائهم والمشاركة في الأنشطة البيئية دون أي تهديدات أو ترهيب.

4. تؤكد على تحسين وتشديد التشريعات المتعلقة بحماية البيئة والتصدي لتغير المناخ، بما في ذلك فرض عقوبات أكثر صرامة على المخالفين والشركات التي تلحق الضرر بالبيئة.

5. تشدد على تعزيز الشفافية والمساءلة إذ يجب على الحكومة أن تكون شفافة في جهودها لحماية البيئة، وتقديم تقارير دورية عن التقدم المحقق والتحديات التي تواجهها في هذا المجال.

6. تؤكد المنظمات الموقعة على ضرورة الكشف على نتائج التحقيقات التي صدرت نتيجة الإجراءات العُنفية والتعسفية في العراق ضد المُدافعين البيئيين.

7. تلزم الحكومة والسلطات العامة بضرورة التدخل على الصعيد الداخلي للحد من آثار التغير المناخي ومحاصرة أسباب النزوح البيئي لاسيما في مناطق الأهوار والمحافظات الزراعية كالمثنى والقادسية وديالى وغيرها، إذ لابد إن تتخذ الإجراءات المناسبة لضمان حصة العراق العادلة من المياه لاستعادة شيء من الغلاف الأخضر الذي من شأنه تقليل الاثار ويفتح الباب واسعاً أمام فئات عريضة للاستمرار بالعمل في مجال الزراعة والتنمية الزراعية.

8. من واجب الحكومة العراقية ترشيد الصناعة النفطية في العراق لمنع التلوث البيئي الذي تتسبب به لاسيما إن ما تقدم يشكل خطر مزدوج أولا إن الحرق غير المبرر للغاز المصاحب يتسبب بالتلوث ومن جهة أخرى يشكل هدراً للثروة الوطنية العراقية، أضف إلى ما تقدم تؤشر التقارير الطبية تضرر قرى وأفرد كثر في محافظة البصرة بسبب الصناعة النفطية ويصاب الآلاف منهم بأمراض خطيرة ومنها السرطانية.

9. تؤكد المنظمات الموقعة أدناه على مساندتها لجميع الناشطين البيئيين والمنظمات البيئية التي تنشط في هذا المجال في العراق سعيا منها في الوصول الى برامج ومبادرات وحلول من اجل التكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي سواء على البيئة أو حقوق الانسان عامة.

10. ترى أن المنظمات البيئية لم تطرح عقداً اجتماعياً بيئياً يُنظم العلاقة بين الدولة/ الحكومة الراعية للمصالح، والتي تُسبب سياساتها هدماً بيئياً، وبين المجتمع المدني بمعناه الوظيفي كـ"مجال عام"، أو مجتمع أهلي يُمثل الحيز العام، فالمنظمات ما زالت فعالياتها تنشط ضمن دوائر المانحين، وهامش مساحة الحركة الممنوحة لها من قبل الدولة/ حُزم السُلطَة، لذا فإن التأثير الواسع المتوقع لفعاليات الدفاع البيئي على إجراءات الدولة لم يتّضح بعد.

11. ترى غياب الحوار مع المجتمع الأهلي في عملية صنع القرار البيئي، الذي نتج عنه المزيد من الفجوة واغتراب تلك المجتمعات عن أزمات بيئتها. ساهمت الحروب وآثارها الكارثية في تدمير النظم البيئية، والتهجير والنزوح، بشكلٍ فعّال في انفصال المجموعات السكانية المتحركة عن بيئتها الأم، وعدم شعورها بالمسؤولية عن بيئاتها الجديدة. يُمكن تصنيف ذلك، كواحد من مستويات "الاغتراب البيئي"، وهو سببٌ مُضافٌ إلى عدم حيازة الحركات البيئية التعبئة الواسعة حين تتأثر تلك البيئات

12. تشدد على التزام الحكومة العراقية دوليا ووطنيا إزاء الشعب العراقي لمنع تفاقم ظاهرة النزوح لأسباب بيئية فقد ورد في الدستور العراقي بالمادة (33) أنه "أولاً: لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة. ثالثاً: تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الإحيائي والحفاظ عليها" وأضافت المادة (114) أن من الاختصاصات المشتركة بين السلطات الاتحادية والإقليمية والمحلية "رسم السياسة البيئية لضمان حماية البيئة من التلوث والمحافظة على نظافتها بالتعاون مع الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم" وأضاف قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم (27) لسنة 2009 في المادة الأولى منه "يهدف القانون إلى حماية وتحسين البيئة من خلال إزالة الضرر الموجود فيها أو الذي طرأ عليها والحفاظ على الصحة العامة والموارد الطبيعية والتنوع الإحيائي والتراث الثقافي بالتعاون مع الجهات المختصة بما يضمن التنمية المستدامة وتحقيق التعاون الدولي والإقليمي".

13. تشدد على جعل ملف البيئة في أول سلم أولويات البرلمان والحكومة والبدء الفوري بالإجراءات اللازمة وفق خطة إستراتيجية وطنية تشترك في وضعها الجهات الاتحادية والمحلية التشريعية والتنفيذية ذات الصلة بالشراكة مع المهتمين من ناشطين ومنظمات بيئية وأكاديميين مختصين ومراكز بحثية.